الخليج الدولية للخدمات

التقرير السنوي ٢٠١٦

الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق
Gulf International Services QSC
العنوان البريدي: ص.ب ٣٢١٢ الدوحة، قطر
هاتف: ٢٠٨٨ ٤٠١٣ ٩٧٤+
فاكس: ٩٧٥٠ ٤٠١٣ ٩٧٤+
الموقع الإلكتروني: www.gis.com.qa
البريد الإلكتروني: gis@qp.com.qa

المحتويات

٩ نبذة عن الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق
١٥ أعضاء مجلس الإدارة
١٨ كلمة رئيس مجلس الإدارة
٢٢ تقرير مجلس الإدارة
٢٧ كلمة العضو المنتدب
٢٨ تقرير مدقق الحسابات المستقل
٤٢ بيان الربح أو الخسارة الموحد وبنود الدخل الشامل الأخرى
٤٤ بيان المركز المالي الموحد
٤٦ بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٤٧ بيان التدفقات النقدية الموحد

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

نبذة عن الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق

AL - DOHA

نبذة عن شركة الخليج الدولية للخدمات

تأسست شركة الخليج الدولية للخدمات، وهي شركة مساهمة قطرية، في ١٢ فبراير من عام ٢٠٠٨ بموجب قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم (٤٢) لعام ٢٠٠٨ ووفقاً لنظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢. ويبلغ رأس المال المصرح به ملياري ريال قطري، فيما يبلغ رأس المال المُصدر ١٨٥,٨ مليون سهم عادي وسهم واحد (١) خاص.

عنوان الشركة المسجل هو ص.ب ٣٢١٢، الدوحة، قطر . ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الخليج الدولية للخدمات في أربعة قطاعات متميزة، وهي خدمات التأمين وإعادة التأمين والحفر والخدمات ذات الصلة وخدمات النقل بالهليكوبتر وخدمات التموين.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للبترول كل الخدمات الإدارية والتنفيذية للشركة من خلال اتفاقية شاملة للخدمات. فيما تُدار عمليات الشركات التابعة بصورة مُستقلة من قِبَل مجالس إدارة الشركات المعنية والإدارة العليا لكل منها.

الحفر

شركة الخليج العالمية للحفر ش.م.ق

تأسست الخليج العالمية للحفر عام ٢٠٠٤ وهي مشروع مشترك بين قطر للبترول (٦٠%) وشركة الحفر اليابانية (٤٠%). وبموجب اتفاقية المشروع المشترك المبرمة بينهما، حازت قطر للبترول على نسبة إضافية من حصة شركة الحفر اليابانية لتصبح حصتها في الخليج العالمية للحفر ٦٩,٩٩%، ثم حولت قطر للبترول كامل حصتها في الخليج العالمية للحفر إلى الخليج الدولية للخدمات. واعتباراً من ١ مايو ٢٠١٤، اعتمدت شركة الخليج الدولية للخدمات خياراً في اتفاقية المشروع المشترك للحصول على النسبة البالغ قدرها ٣٠% والمتبقية في شركة الخليج العالمية للحفر، وبذلك أصبحت الخليج العالمية للحفر إحدى الشركات التابعة المملوكة بالكامل لشركة الخليج الدولية للخدمات. ويبلغ رأس المال المصرح به والمُصدر للشركة ٧٣٩,٧ مليون ريال قطري.

يقع المقر الرئيسي للخليج العالمية للحفر في الطابق التاسع من برج النخيل (ب) بمنطقة الخليج الغربي، وعنوانها البريدي هو: ص.ب ٩٠٧٢، الدوحة، قطر. ويعمل لدى الشركة ١,٥٨٨ موظفاً يتوزعون بين المقر الرئيسي (١٥٥) ومواقع الحفر البرية (٥٩٧) والبحرية (٨٣٦)، وذلك حتى ٣١ ديسمبر، ٢٠١٦.

الأنشطة

تمتلك حالياً الخليج العالمية للحفر ١٨ جهاز حفر (١٠ أجهزة بحرية و ٨ أجهزة برية) تُستعمل في عمليات حفر آبار النفط والغاز الطبيعي، كما تمتلك أيضاً بارجة سكنية واحدة ومنصتين بحريتين ذاتيتي الرفع.

وباعتبارها شركة الحفر القطرية الوحيدة، ترتبط الخليج العالمية للحفر بعلاقات وثيقة مع قطر للبترول، ويعود ذلك جزئياً إلى الحصة غير المباشرة التي تملكها قطر للبترول في الشركة وتشغيل ١٢ جهاز حفر لديها.

أجهزة الحفر البحرية

تمتلك الخليج العالمية للحفر ١٠ أجهزة حفر بحرية، ٤ منها أجهزة تقليدية وتندرج الستة أجهزة الأخرى ضمن أجهزة الحفر المتقدمة ذات المواصفات الحديثة.

وقد خضعت أجهزة الحفر التقليدية، الدوحة والوجبة ومشيرب، وهي أجهزة مُصنعة ومتعاقد عليها للعمل خلال عام ٢٠١٧، إلى عمليات واسعة على مدار الخمسة أعوام الماضية لترقيتها وتجديدها وزيادة عمرها التشغيلي. أما جهاز الحفر التقليدي الرابع، ألما وهو الريان، فقد تم إيقاف تشغيله لانخفاض إيراداته.

وتندرج أجهزة الحفر المتقدمة ذات المواصفات الحديثة، وهي الخور والزبارة والجسرة ولسحاط ودخان وحالول، ضمن الأجهزة الجديدة نسبياً، إذ تم بناؤها خلال الأعوام التسعة الماضية. وقد تم تصميم هذه الأجهزة بصورة خاصة للعمليات في قطر.

ويقدر أقصى عمق يمكن أن تصل إليه أجهزة الحفر التقليدية الثلاث التي تمتلكها الشركة والمتعاقد عليها حالياً ٦٠٠٠ متر، فيما تستطيع أجهزتها المتقدمة ذات المواصفات الحديثة أن تصل إلى عمق ٩٠٠٠ متر.

أجهزة الحفر البرية

تمتلك الخليج العالمية للحفر ٨ أجهزة حفر برية، منها ٥ أجهزة حفر والثلاثة الأخرى أجهزة حفر إصلاحية. وتعمل حالياً كل أجهزة الحفر البرية، التي يتراوح أقصى عمق حفر لها ما بين ٣٠٠٠ متر إلى ٩٠٠٠ متر، لدى قطر للبترول بصورة حصرية.

البارجات السكنية والمنصات البحرية ذات الرفع الذاتي

تمتلك الخليج العالمية للحفر بارجة سكنية يطلق عليها "زكريت"، ومنصتين بحريتين ذاتيتي الرفع يطلق عليهما "الرميلة" و"السافلية".

التأمين وإعادة التأمين

شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ق

تأسست شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين عام ٢٠٠٣، وهي حالياً مملوكة بالكامل للخليج الدولية للخدمات. ويبلغ رأس مال الشركة المصرح به ٥٠٠ مليون ريال قطري، فيما يبلغ حالياً رأس المال المدفوع ٢١٨,٦ مليون ريال قطري.

يقع المكتب الرئيسي المسجل للشركة في مبنى المها، منطقة بن عمران، وعنوانها البريدي هو: ص.ب. ٢٤٥٦٣ – الدوحة، قطر. ويعمل لديها ٦٣ موظفاً جميعهم في المقر الرئيسي المذكور.

الأنشطة

قبل تحويل أسهم قطر للبترول في الكوت إلى الخليج الدولية للخدمات، كانت الكوت شركة التأمين الخاصة بقطر للبترول، فالشركة أنشئت بغرض أساسي ألا وهو تقديم خدمات التأمين وإعادة التأمين وإدارة المخاطر لقطر للبترول وشركاتها التابعة. وظلت شركة الكوت، باعتبارها إحدى الشركات التي تتبع قطر للبترول بصورة غير مباشرة، تقدم خدمات التأمين وإعادة التأمين إلى مجموعة قطر للبترول حتى منتصف عام ٢٠١٥.

وتغطي خدمات التأمين وإعادة التأمين التي تقدمها الشركة قطاعات الإنشاءات والعمليات والأنشطة البحرية والقطاع الطبي.

منذ يونيو ٢٠١٥، وبعد صدور منشور قطر للبترول بإنهاء دور "الكوت" كشركة تأمين خاصة بها، شكلت الشركة عدة لجان مختلفة للنظر في تحويلها من شركة تأمين خاصة بقطر للبترول إلى شركة تأمين تجارية.

وبناءً على المعلومات والوثائق والإيضاحات التي قدمتها لجان التحويل بشأن أعمال "الكوت" منحت وكالة "ستاندارد آند بورز" العالمية للتصنيف الائتماني شركة الكوت تصنيفاً ائتمانياً من الفئة (-A) مع توقعات باستمرار التصنيف، الأمر الذى منح الشركة القدرة على الاستمرار في إقامة علاقات عمل مع شركات الطاقة التي تشكل محور الاهتمام الرئيسي لها. وقد بدأت "الكوت" بالفعل في تدعيم قدراتها التأمينية وتعديل هيكلها لمواكبة المرحلة الجديدة.

وتمكنت "الكوت" من الاحتفاظ بمعظم تأميناتها السابقة في قطاع الطاقة، ولكن بنسبة أقل حتى تفسح المجال أمام شركات التأمين المحلية الأخرى. وتهدف الشركة إلى الاستحواذ على حصة من السوق التجارية، وتحشد في ذات الوقت قدراتها لخوض غمار المنافسة في مناقصات تأمينية مستقبلاً.

خدمات النقل بالهليكوبتر

شركة هليكوبتر الخليج ش.م.ق

تأسست الشركة عام ١٩٧٠ تحت اسم هليكوبتر الخليج المحدودة كشركة تابعة للخطوط الجوية البريطانية، وفيما بعد استحوذت طيران الخليج على هليكوبتر الخليج المحدودة ثم باعتها إلى قطر للبترول عام ١٩٩٨. وقد حولت قطر للبترول كامل حصتها في الشركة إلى الخليج الدولية للخدمات عام ٢٠٠٨. وتمتلك هليكوبتر الخليج شركتين تابعتين، هما شركة المها للطيران، حيث تمتلك

حصة تبلغ ٩٢% وتتحكم في الحصة المتبقية من الشركة، أما الشركة التابعة الأخرى فهي شركة "ريدستار هافيسيليك هزمتليري"، حيث تمتلك هليكوبتر الخليج ٤٩% من أسهمها وتتحكم في الحصة المتبقية. كما تمتلك الشركة حصة تبلغ ٣٦% من مشروع مشترك في الهند، ألا وهو شركة "يونايتد هليتشارترز برايفيت ليمتد"، ولديها استثمار بنسبة ٤٩% في مشروع مشترك آخر في مالطة، ألا وهو شركة جلف ميدترينيان لخدمات الطيران. ويبلغ رأس المال المصرح به والمصدر للشركة ٦٦ مليون ريال قطري. يقع المقر الرئيسي المسجل لهليكوبتر الخليج في شارع راس أبو عبود، وعنوانها البريدي هو: ص.ب ٨١١ الدوحة، قطر. ويعمل لدى الشركة ٤١٣ موظفاً ينقسمون إلى موظفي عمليات ومهندسين وموظفين إداريين.

التراخيص

حصلت الشركة على شهادة مشغّل رحلات جوية صادرة عن الهيئة العامة للطيران المدني. وتعترف إدارة الطيران الفيدرالية الأمريكية بهليكوبتر الخليج بوصفها شركة متخصصة في عمليات الإصلاح والصيانة ومعتمدة من قبل الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران والهيئة العامة للطيران المدني في قطر. كما حصلت هليكوبتر الخليج، من خلال شركتها التابعة في ليبيا (شركة المها للطيران)، على اعتماد من قبل مصلحة الطيران المدني الليبية. وفي قطر، تعمل هليكوبتر الخليج بوصفها المقدم الوحيد لخدمات النقل بطائرات الهليكوبتر. كما تم اعتماد الشركة من قبل الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران باعتبارها مؤسسة متخصصة في أعمال الصيانة والتدريب (EASA Part147).

الأنشطة

تتمثل أنشطة التشغيل الرئيسية للشركة في مجموعة متنوعة من خدمات النقل بطائرات الهليكوبتر، بما فيها خدمات النقل لأغراض التنقيب، ورفع الأحمال لمسافات قصيرة وبعيدة، والمسح الزلزالي، ونقل كبار الشخصيات، ومتطلبات العقود الخاصة قصيرة الأجل. ويأتي باقي الإيرادات من أعمال ثانوية تشمل القيم الإيجارية من عقارات سكنية، كذلك التدريب بواسطة المحاكيات وبيع قطع الغيار وصيانة طائرات الغير ومكوناتها.

الأسطول

تدير حالياً شركة هليكوبتر الخليج ٤٨ طائرة هليكوبتر. منها ٢٣ طائرة هليكوبتر بمحركين من طراز Agusta-Westland139 و Agusta-Westland189، يمكنها نقل عدد من الركاب يتراوح بين ١٢ و١٥ راكباً، و٢٠ طائرة هليكوبتر بمحركين من طراز Bell 412 و Bell 212 تبلغ سعتها ١٣ شخصاً، وثلاث طائرات هليكوبتر من طراز Bell206 تبلغ سعتها ٦ أشخاص، وطائرتين هليكوبتر من طراز Sikorsky S-92 بمواصفات خاصة لكبار الشخصيات. وتمتلك شركتها التابعة في تركيا، ريدستار للطيران، طائرة من طراز Learjet 45 .

خدمات التموين

شركة أمواج لخدمات التموين ش.م.ق

تأسست أمواج لخدمات التموين عام ٢٠٠٦ كشركة مملوكة بالكامل لقطر للبترول برأسمال مصرح به يبلغ ٤٠٠ مليون ريال قطري، ويبلغ رأسمالها المدفوع ١٠٠ مليون ريال قطري. وقد تم الاستحواذ عليها لاحقاً من قبل الخليج الدولية للخدمات في ١ يونيو، ٢٠١٢.

وعنوان المقر الرئيسي المسجل للشركة هو ص.ب ٢٣٩٠٤، الدوحة، قطر. ويعمل لدى الشركة عدد من الموظفين يبلغ ٦٣٨٧ موظفاً موزعين على عدة مواقع في قطر.

العمليات والخدمات

من منطلق هدفها الأساسي وهو تقديم خدمات التموين، فقد نوعت أمواج من خدماتها لتشمل التنظيف ومكافحة الحشرات والإمداد بالقوى العاملة وإدارة المرافق والنفايات والمخيمات، كذلك خدمات التموين للأفراد وكبار الشخصيات. ومن خلال نطاق خدماتها المتنوعة، فإن أمواج توفر لعملائها "حلاً متكاملاً".

وتأتي الصحة والسلامة والبيئة في صدارة أولويات الشركة التي تطبق في عملياتها أنظمة رفيعة المستوى لإدارة الجودة. وقد حصلت جميع عملياتها لخدمات التموين مجدداً على شهادة ISO 22000:2005.
إن مجال المواصفة المعنية بنظام الصحة المهنية وإدارة السلامة 18001:2007 لا يغطي عمليات التموين فقط، بل يمتد أيضاً ليشمل كل مهام إدارة المرافق المناطة إلى الشركة. وقد حصلت الشركة أيضاً على شهادة ISO14001:2004 لنظام إدارة البيئة التي تشمل جميع عمليات الشركة.

أعضاء مجلس الإدارة

A7-GAB

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

السيد/ سليمان حيدر الحيدر

نائب الرئيس

السيد/ إبراهيم أحمد المناعي

العضو المنتدب

الشيخ جاسم بن عبدالله آل ثاني

عضو

السيد/ خالد سعيد الرميحي

عضو

السيد/ محمد عبدالله المناعي

عضو

كلمة رئيس مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

مقدمة

يُسعدني كثيراً أن أرحب بكم في الاجتماع السنوي التاسع للجمعية العامة لشركة الخليج الدولية للخدمات، وهي أكبر مجموعة شركات خدمية في دولة قطر.

كما أشكركم جميعاً على دعمكم لي ولزملائي من أعضاء مجلس الإدارة خلال هذه الفترة التي نشهد فيها العديد من التحديات.

لقد بدأ عام ٢٠١٦ مع حالة من الحذر و الترقب، حيث انخفضت أسعار النفط الخام إلى مستوى غير من مسبوق، الأمر الذي دفع معظم الشركات العالمية، لاسيما شركات النفط والغاز، إلى مراجعة استراتيجيات أعمالها والاستراتيجيات المؤسسية الخاصة بها.

وباعتبارنا مقدم الخدمات الأبرز في قطاع النفط والغاز على مستوى قطر ، فقد كان من الطبيعي أن تتأثر عمليات الشركة بحالة عدم الاستقرار التي تشهدها أسعار النفط الخام. وبرغم الظروف الاقتصادية غير المؤاتية، إلا أن قطاعات التأمين وإعادة التأمين وخدمات الطيران والتموين قد استمرت في تحقيق إيرادات وتدفقات نقدية قوية للمجموعة.

وواصلنا جهودنا المعنية بتقديم العطاءات للحصول على عقود جديدة تحقق نمواً مستداماً خلال الفترات التي تشهد حالة من عدم الاستقرار. وراجعنا أيضاً استراتيجية التمويل الحالية وبذلنا جهوداً لإعادة هيكلة بعض القروض، وذلك في إطار استراتيجيتنا لتعظيم القيمة المضافة لمساهمينا. كما وصلت الإدارة إلى مرحلة متقدمة في عملية تعيين شركة استشارية لتعزيز استراتيجية الأعمال والاستراتيجية المؤسسية للمجموعة.

ومع تأثر أدائها المالي كثيراً بعوامل خارج نطاق سيطرتنا، إلا أن المجموعة قد بذلت كل الجهود الممكنة لترشيد وتحسين العوامل التي تقع ضمن نطاق السيطرة. ولا شك أن هذه الجهود تشكل أهمية حاسمة لشركة الخليج الدولية للخدمات في التغلب على الأوضاع الراهنة، وتسهم أيضاً في إدارة المجموعة بكفاءة وفعالية في المستقبل.

النتائج المالية

استطاعت الشركة أن تحقق نتائج مالية متميزة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر في ظل التحديات الكبيرة للغاية التي شهدتها هذا العام. وسجلت المجموعة إيرادات تبلغ ٣ مليارات ريال قطري وصافي ربح بواقع ٦٧ مليون ريال قطري، فيما وصل إجمالي الأصول إلى ١١,١ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. علاوة على ذلك، فقد نجحنا في تحقيق تدفقات نقدية قوية من عمليات التشغيل تبلغ ٠,٣ مليار ريال قطري، ما يؤكد مجدداً على قدرة المجموعة في تحقيق إيرادات نقدية قوية حتى في الظروف التجارية الصعبة التي شهدناها خلال عام ٢٠١٦.

الارتقاء بالأداء من خلال ترشيد التكاليف والاستغلال الأمثل للأصول

في إطار جهودها المستمرة بشأن عمليات التشغيل، فقد أولت المجموعة أهمية قصوى لترشيد تكاليف التشغيل وخفضها للارتقاء بكفاءة عمليات الأعمال، الأمر الذي دعمها في أن تعبر بنجاح وتتجاوز سلسلة من الاضطرابات الاقتصادية والأزمات المالية العالمية. وستبذل المجموعة قصارى جهودها حتى تصبح مقدم خدمات ذو تكلفة منخفضة، وهي أهم ميزة تنافسية لأي كيان.
ويسعدني أن أعلمكم بأن المجموعة قد حققت وفورات بفضل مبادرات ترشيد التكاليف التي تم تنفيذها أواخر عام ٢٠١٥. و استطعنا أن نحقق هذه الوفورات من خلال موائمة عملياتنا مع الاستراتيجية طويلة الأجل للمجموعة والتركيز بصورة أكبر على إضافة قيمة على امتداد سلسة القيمة. ونحن نعمل جاهدين للوفاء بهذا الوعد وتحقيق المزيد من الوفورات في التكاليف خلال الأعوام القادمة.
إن العمليات المستمرة لإعادة الهيكلة على مستوى شركات المجموعة إنما تهدف إلى صياغة خطة عمل تركز على المنتجات الأساسية وكفاءات الأعمال. وكانت التدابير المعنية بخفض تكاليف التشغيل من خلال تقليص عدد الموظفين وإلغاء الأنشطة غير المربحة جزءاً من المبادرات التي شُرع في تنفيذها هذا العام.

الإنفاق الرأسمالي وتنمية الأعمال

نحن نرى أن بيئة الأعمال الحالية، التي يصعب معها وضع التنبؤات، تنطوي على فرص أكثر مما تفرضه من تحديات، ونعتقد أن مواصلة الاستثمار في الأصول التشغيلية وسط هذه الظروف يشكل أهمية بالغة لاستغلال الفرص السانحة. لذا، فإننا سنواصل الاستثمار بصورة انتقائية كلما سنحت فرصة ملائمة. كما أن المجموعة تخطط حالياً للعمل مع جهة استشارية لوضع استراتيجية مؤسسية تركز على تحديد فرص النمو وخطط لتنفيذها.

وفيما يتعلق ببرامج المجموعة للإنفاق الرأسمالي في المستقبل، فإننا سنستثمر ١,١ مليار ريال قطري على مدار الأعوام الخمسة القادمة. وسيوجه الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات لتحسين الكفاءة وخفض تكاليف التشغيل حتى تحافظ المجموعة على مركزها التنافسي ضمن الشركات المقدمة للخدمات في المنطقة.

توزيع الأرباح المقترح

حصل مساهمو المجموعة خلال الفترة الممتدة منذ الطرح العام الأولي في شهر فبراير من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٥ على توزيعات نقدية تراكمية بلغت ٢,٥ مليار ريال قطري، أي ما يعادل حوالي ١٣,٣ ريال قطري للسهم الواحد، وبمتوسط معدل توزيع بلغ حوالي ٥٢%. كما بلغ إجمالي الأسهم الإضافية التي حصل عليها المساهمون ٦٣ مليون سهم من خلال ثلاثة إصدارات للأسهم المجانية.

وبعد الأخذ في الاعتبار متطلبات العمل على المستوى التشغيلي والاستثماري والتمويلي، فإن مجلس الإدارة يوصي بتوزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بواقع ١ ريال قطري للسهم.

الخاتمة

أؤكد لكم أنني وزملائي من أعضاء مجلس الإدارة سنواصل بذل أقصى الجهود لتحسين الأداء المالي والتشغيلي والتغلب على الصعوبات المؤقتة التي تواجهها المجموعة.

ولدي ثقة في أن الشركة ستظل مقدم الخدمات الأبرز، خاصة في قطاع النفط والغاز بالمنطقة، وذلك من خلال وضع استراتيجيات مستدامة طويلة الأجل وبرامج لتطوير الأعمال. وسننتهج فكر جديد وأسلوب عمل مختلف لتحسين عمليات الأعمال. كما نأمل أن يسهم التحسن التدريجي الحالي لأسعار النفط الخام في تعزيز الثقة بين العملاء، الأمر الذي سيساعدنا في تحقيق أقصى استفادة من أصولنا الحالية واستكشاف فرص جديدة للأعمال.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة وقيادته الرشيدة، وأخص بالشكر أيضاً أعضاء مجلس إدارة الشركة والإدارات العليا لشركات المجموعة وموظفيها على إخلاصهم وتفانيهم المستمر في العمل.

خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

مقدمة

يسرنا أن نقدم التقرير السنوي التاسع لمجلس الإدارة عن الأداء المالي والتشغيلي لشركة الخليج الدولية للخدمات، وهي أكبر مجموعة شركات خدمية في قطر، ويشمل نطاق أعمالها عدة قطاعات تتراوح بين التأمين وإعادة التأمين وعمليات الحفر البرية والبحرية وبوارج السكن البحرية وخدمات النقل بالمروحيات والتموين.

النتائج المالية

الإيرادات

حققت المجموعة إيرادات للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ تبلغ ٣ مليارات ريال قطري، بانخفاض كبير يبلغ ١,٢ مليار ريال قطري، أو ما نسبته ٢٨% مقارنة بالسنة الماضية.

فقد بلغت إيرادات قطاع الحفر للفترة المالية المشار إليها ١,٢ مليار ريال قطري، مقارنة بمبلغ ١,٨ مليار ريال قطري للعام الماضي.

وانخفضت إيرادات قطاع خدمات الطيران لعام ٢٠١٦ بواقع ٩٥ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ١٥% ليصل إجماليها إلى ٥٣٤ مليون ريال قطري. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى انخفاض أنشطة قطاع الطيران في بعض الأسواق الإقليمية.

وسجلت شركة التأمين التابعة للمجموعة إجمالي إيرادات يبلغ ٤٣٩ مليون ريال قطري، بانخفاض يبلغ ٢٤٦ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٣٦% مقارنة بالعام الماضي. ويعود هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى عدة عوامل، منها ضعف أسواق التأمين وتغير شروط تجديد التعاقدات التأمينية.

وأسهمت شركة أمواج لخدمات التموين بمبلغ ٨٣٧ مليون ريال قطري ضمن إجمالي إيرادات المجموعة، بانخفاض بواقع ١٦٨ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ١٧% مقارنة بالعام الماضي، وذلك جراء إعادة تسعير بعض عقود خدمات التموين المقدمة إلى القطاع الصناعي بسبب الظروف الاقتصادية الراهنة، كذلك إتمام عدد من المشاريع قصيرة الأجل.

صافي الأرباح

سجلت المجموعة صافي أرباح للعام يبلغ ٦٧ مليون ريال قطري، بانخفاض عن العام الماضي قدره ٧٣٤ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٩٢%. ويعزى هذا الانخفاض مقارنة بالعام الماضي وبصورة أساسية إلى قطاع الحفر.

ويعود التباين في صافي أرباح قطاع الحفر عن العام الماضي والبالغ ٦٤٣ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ١٤٩%، بصورة أساسية إلى عدة عوامل، منها انخفاض أسعار التشغيل اليومية وإلغاء عقود أصول رئيسية وتسجيل انخفاض في قيمة أحد الأصول.

وتأثرت أرباح قطاع خدمات الطيران للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بانخفاض الإيرادات، الأمر الذي أسفر عن انخفاض صافي الربح بواقع ٢٨ مليون ريال قطري مقارنة بالعام الماضي ليسجل ١٦٥ مليون ريال قطري.

وحقق قطاع التأمين أرباحاً لهذه السنة المالية تبلغ ١١٤ مليون ريال قطري، بزيادة طفيفة تبلغ ٢ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ١%، حيث يعود هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى زيادة الدخل الاستثماري.

وبلغ صافي أرباح قطاع خدمات التموين لعام ٢٠١٦ ما يعادل ٨٨ مليون ريال قطري، بانخفاض يبلغ ٢٧ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٢٣% نتيجة الانخفاض الكبير في الإيرادات.

وبرغم الظروف الاقتصادية غير المؤاتية، إلا أن قطاعات التأمين وإعادة التأمين وخدمات الطيران والتموين استمرت في تحقيق أرباح وتدفقات نقدية قوية للمجموعة التي أغلقت العام بتحقيق صافي أرباح يقل بنسبة ٤٧% عما كان مرصوداً في موازنتها التقديرية.

المبادرات المستمرة

استمرت الجهود المعنية بتقديم العطاءات للحصول على عقود جديدة تحقق نمواً مستداماً خلال الفترات التي يشوبها حالة من عدم الاستقرار. كما قمنا بمراجعة استراتيجية التمويل الحالية وبذلنا جهوداً لإعادة هيكلة بعض القروض، وذلك في إطار استراتيجيتنا لتعظيم القيمة المقدمة لمساهمينا.

وفيما يتعلق بقطاع الحفر، فقد أعاد العملاء التفاوض على أسعار التشغيل اليومية لأجهزة الحفر لتتوافق مع الأسعار السائدة عالمياً. ووصلت الإدارة إلى مرحلة متقدمة في عملية تعيين شركة استشارية لتعزيز استراتيجية الأعمال والاستراتيجية المؤسسية للمجموعة.

وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها الصعوبات الاقتصادية الأخيرة، إلا أن شركة الخليج الدولية للخدمات وشركات المجموعة ستواصل نموها الاستراتيجي. ومن المزمع أن تتم تنمية قطاعي الطيران والتأمين القطاعات خلال فترة خطة العمل. بالإضافة إلى ذلك، فإن المجموعة تنظر حالياً في عدد من الاستراتيجيات الجديدة التي ستركز على ثلاثة جوانب رئيسية وهي: تحديد فرص النمو في القطاعات القائمة، ومواصلة تحسين سلسلة القيمة داخل المجموعة مع إعادة الهيكلة المحتملة للعمليات، والتنويع بالدخول في قطاعات خدمية أخرى ذات صلة ضمن الاقتصاد. وتعتزم الشركة تعيين شركة استشارية للعمل مع الإدارة ودعمها في وضع استراتيجيات لها وتنفيذها.

توزيع الأرباح المقترح

حصل مساهمو المجموعة خلال الفترة الممتدة منذ الطرح العام الأولي في شهر فبراير من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٥ على توزيعات نقدية تراكمية بلغت ٢,٥ مليار ريال قطري، أي ما يعادل حوالي ١٣,٣ ريال قطري للسهم الواحد، وبمتوسط معدل توزيع بلغ حوالي ٥٢%. كما بلغ إجمالي الأسهم الإضافية التي حصل عليها المساهمون ٦٣ مليون سهم من خلال ثلاثة إصدارات للأسهم المجانية.

وبعد الأخذ في الاعتبار متطلبات العمل على المستوى التشغيلي والاستثماري والتمويلي، فإن مجلس الإدارة يوصي بتوزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بواقع ١ ريال قطري للسهم.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة وقيادته الرشيدة. ونتقدم بالشكر أيضاً إلى الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس إدارة الشركة، لرؤيته المستنيرة وقيادته الواعية، والشكر موصول أيضاً إلى فريق الإدارة العليا ولموظفينا في شركات المجموعة لجهودهم المخلصة في العمل وتفانيهم المستمر.

كلمة العضو المنتدب

السيد/ إبراهيم أحمد المناعي

العضو المنتدب

يسرني أن أقدم إلى مساهمينا الكرام هذه الكلمة الموجزة حول أداء الشركة وأبرز التطورات والتحديات التي واجهتها خلال عام ٢٠١٦.

برغم التحديات الكبيرة التي شهدتها شركات المجموعة خلال عام ٢٠١٦ نظراً للتراجع الملحوظ في أسعار النفط الخام، إلا أن المجموعة قد استطاعت أن تواجه هذه التحديات وتحقق صافي أرباح يبلغ ٦٧ مليون ريال قطري، فيما تجاوز إجمالي أصولها ١١,١ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. ونجحت المجموعة أيضاً في تحقيق تدفقات نقدية إيجابية بلغت ٠,٣ مليار ريال قطري.

أما انخفاض صافي الأرباح عن العام الماضي فيعود إلى عدة أسباب معظمها يتعلق بالأسواق، حيث فرض التراجع غير المسبوق في أسعار النفط تحديات كبيرة أمام قطاع الحفر ، ولم ينقطع العملاء عن طلب خفض أسعار التشغيل. كما صاحب التراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط في فترة مبكرة من عام ٢٠١٦ زيادة المعروض من أجهزة الحفر، واتجهت بالتالي شركتنا العاملة في هذا القطاع إلى تعديل أسعارها اليومية.

وتأثرت القطاعات التشغيلية هي الأخرى بصورة غير مباشرة جراء انخفاض أسعار النفط التي يتوقف عليها أنشطة الكثير من عملائنا، حيث تراجع أداء بعض القطاعات عن العام الماضي، باستثناء قطاع التأمين الذي تجاوز أداءه ما تحقق العام الماضي.

وتجاوز صافي أرباح قطاعي خدمات الطيران والتموين الموازنة التقديرية للمجموعة لعام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أغلق قطاع التأمين السنة المالية بصافي أرباح يزيد ٥٦% عن التوقعات التي كانت مرصودة في الموازنة التقديرية. وأسهم انخفاض أرباح قطاع الحفر بشكل كبير في التراجع العام لأداء المجموعة نتيجة إلغاء عقود لأصول وانخفاض معدلات التشغيل.

وكما أشار السيد رئيس مجلس الإدارة ، فإن الشركة تعمل بصورة فاعلة على عدد من المبادرات التي تتضمن وضع استراتيجية جديدة للنمو من شأنها دعم المجموعة في المستقبل وتحقيق المزيد من تنوع عملياتها حتى تستطيع أن تواصل مسيرتها في خضم هذه البيئة الاقتصادية التي تشوبها حالة من عدم اليقين وثحد من مخاطر التشغيل.

وأمل أن نتمكن من التغلب على التحديات التي أفرزتها بيئة الأعمال الحالية غير المستقرة وأن نحقق التميز خلال الأعوام القادمة، خاصة وأن التحسن الحالي في أسعار النفط يبشر بالخير فيما يتعلق بأداء المجموعة خلال السنة المالية القادمة.

الخاتمة

ختاماً، أتقدم بالشكر والامتنان إلى مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات بقيادة الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الإدارة، وإلى فريق الإدارة العليا وموظفي شركات المجموعة على إخلاصهم وتفانيهم المستمر في العمل.

إبراهيم أحمد المناعي

العضو المنتدب

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين الكرام

السادة / المساهمين المحترمين

شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ق)

الدوحة – قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ق) ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وكلاً من بيانات الربح أو الخسارة وبنود الدخل الشامل الأخرى، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات تفسيرية أخرى.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة" في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين ""قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" ووفقاً لقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، بحسب تقديرنا المهني، هي الأمور الأكثر أهمية في تدقيقنا لهذه البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تناولنا تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
لدى المجموعة شهرة بقيمة ٣٠٣,٥٦ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ناتجة من عملية إستحواذ سابقة (إيضاح رقم ٥). إن هنالك خطر محتمل من وجود تدني في القيمة الدفترية لهذه الشهرة، علماً بأن تقديرات الإدارة تتطلب إستخدام بعض الإفتراضات لتحديد المبلغ القابل للإسترداد. وتشمل التقديرات الرئيسية تحديد الوحدات المولدة للنقد، ومعدلات النمو في توقعات التدفقات النقدية المستقبلية سواءاً على المدى القصير والطويل، ومعدلات الخصم المستخدمة لهذه التوقعات وتحديد تأثير التغيرات المحتملة على هذه الإفتراضات.	لقد قمنا خلال عملية تدقيقنا بتقييم مدى كفاية تصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة على مراقبة القيمة الدفترية للشهرة. لقد قمنا بشكل مستقل بتحديد والقيام بإختبار تقييمات الإدارة للوحدات المولدة للنقد ضمن المجموعة إستناداً إلى مراجعة التدفقات النقدية المُعدّة داخلياً من قبل الإدارة، وكذلك من خلال تفهمنا لهيكل المجموعة. لقد قمنا بإختبار الإفتراضات المستخدمة من قبل الإدارة لتقييم تدني القيمة من خلال إستخدام تقييمات خبراء ضمن فريق التدقيق الخاص بنا لمقارنة معدلات الخصم مع بيانات متوفرة بشكل مستقل وإجراء تحليلات موازية مع تفهمنا للإفتراضات التي تعزز التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة، وكذلك الأداء السابق لقطاع الأعمال. خلال عملية تدقيقنا للإفتراضات، تم فحص عملية إعداد نموذج التدني بحسب إفتراضات الإدارة بالإضافة إلى دقة الإحتساب. لقد قمنا بتحدي ملاءمة جداول الحساسية المستخدمة من قبل الإدارة خلال عملية تدقيقنا للإفتراضات الرئيسية وتم إعادة إحتساب مدخلات هذه الجداول ومراعاة أية تغييرات. أيضاً، قمنا بتقييم فيما إذا كانت الإيضاحات المتعلقة بهذا المجال وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، تمتلك إحدى الشركات التابعة للمجموعة شركة الخليج العالمية للحفر منصات حفر ضمن بند العقارات والمصنع والمعدات بلغت قيمتها ٥,٩٠٣,٧٥ مليون ريال قطري وهو ما يمثل ٨٨% من إجمالي موجودات تلك الشركة التابعة.	إن تدقيقنا تضمن إجراءات تفصيلية لإختبار تدني القيمة لكل منصة حفر كما في نهاية السنة. لقد أشركنا خبرائنا الداخليين لمساعدتنا في:

خلال السنوات السابقة، تدنت أسعار النفط بشكل كبير وتم تعديل بعض العقود مع العملاء لخفض ساعات العمل والمعدلات اليومية بعض منصات الحفر للمجموعة. كما هو متطلب وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦) "تدني قيمة الموجودات"، فإنه يجب على الإدارة أن تجري إختبارات تدني القيمة لتقييم إمكانية إسترداد القيمة الدفترية لقيمة العقارات والمصنع والمعدات في حال وجود مؤشرات لتدني القيمة. تم التقييم بإستخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة، وهناك عدد من الأحكام والإفتراضات الرئيسية لتحديد المدخلات إلى هذه النماذج التي شملت ما يلي: • نمو الإيرادات؛ • هوامش التشغيل؛ • معدلات الخصم المستخدمة على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.	• تقييم فيما إذا كان معدّل الخصم المستخدم من قبل الإدارة للتدفقات النقدية لإحتساب القيمة قيد الإستخدام للمنصات الفردية يتوافق مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) "تدني قيمة الموجودات". • التحقق من صحة الإفتراضات المستخدمة لإحتساب معدلات الخصم وإعادة إحتسابها. • تحليل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المستخدمة في النماذج لتحديد فيما إذا كانت معقولة ومدعومة في ظل المناخ الحالي للإقتصاد الكلي والأداء المتوقع في المستقبل للمنصات الفردية. • تحليل الحساسية للإفتراضات الرئيسية. • مقارنة التدفقات النقدية المتوقعة، بما في ذلك الإفتراضات المتعلقة بمعدلات نمو الإيرادات وهوامش التشغيل، مقابل الأداء التاريخي، الموازنات، والمعلومات الخارجية، إن وجدت، لتقييم معقولية توقعات الإدارة. أيضاً، قمنا بتقييم فيما إذا كانت الإيضاحات المتعلقة بهذا المجال وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.
إحدى الشركات التابعة للمجموعة، شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين (ش.م.ق) (الكوت) لديها قطاعين تأمين، يندرجان تحت التأمين الطبي وغير الطبي. لدى شركة الكوت ثلاثة أنواع رئيسية تتعلق بذمم عقود تأمين دائنة تنشأ خلال الأنشطة الإعتيادية لأعمال التأمين، وهي على النحو التالي: ١. مطالبات تأمين معلّقة بقيمة ٥٦١،٤ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (إيضاح ٤،١١). للمطالبات غير الطبية، يتم تقديرها بناءاً على تقارير محكّمين خسائر مرحلية، وللمطالبات التي لا يوجد فيها توصيات بوجود خسارة من قبل محكّمين خسائر يتم تكوين مخصص مرحلي حسب سياسة المجموعة. للمطالبات الطبية، يتم تحديد المخصص بناءاً على الكشف الشهري التي يقدمه شريك التأمين الطبي للمجموعة. ٢. مطالبات متكبدة وغير مبلّغ عنها (١٦٤،٥ مليون ريال قطري) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (إيضاح ٤،١١):	لقد قمنا بإجراءات التدقيق التي كانت مزيجاً من إختبارات الرقابة الداخلية وإجراءات تدقيق تفصيلية أخرى تتمركز حول المخاطر الهامة، وذلك يشمل من دون الحصر ما يلي: – تقييم مدى ملاءمة المطالبات المعلّقة والمطالبات غير المبلّغ عنها وإحتياطي الأقساط غير المكتسبة التي تم إحتسابها من قبل شركة الكوت. – تقييم مدى ملاءمة المطالبات المعلّقة والمطالبات غير المبلّغ عنها وإحتياطي الأقساط غير المكتسبة عن طريق إجراء مراجعة الأداء السابق بناءاً على التقديرات والأحكام التي تم إستخدامها من قبل الكوت. – إشراك خبراء إكتواريين متخصصين لتقييم التقديرات الإكتواريه التي قام بها خبير الإدارة للمطالبات غير المبلّغ عنها لعقود التأمين الطبية وغير الطبية المتعلقة بتعهدات أنشطة إعادة التأمين.

تم تقدير المطالبات المتكبدة وغير المبلّغ عنها للتأمينات الطبية وغير الطبية بإستخدام إفتراضات إكتوارية وتقييمات داخلية لكفاية الإحتياطيات الموصى بها من قبل مقيم إكتواري محايد. ٣. إحتياطي الأقساط غير المكتسبة بقيمة ٦٠،٠٣ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦(إيضاح ٢١): إن إحتياطي الأقساط غير المكتسبة للتأمينات الطبية وغير الطبية، يتم تحديدها بناءاً على طريقة ١/٣٦٥ أو مدة بوليصة التأمين، أيهما أطول. إن عملية إحتساب مطالبات التأمين المعلّقة والمطالبات المتكبدة غير المبلّغ عنها وإحتياطي الأقساط غير المكتسبة تخضع لإفتراضات وتقديرات رئيسية تتضمن مجموعة من تحاليل الإتجاه التاريخية والبيانات التجريبية والتقنيات القياسية الإكتواريه للمطالبات.	أيضاً، قمنا بتقييم فيما إذا كانت الإيضاحات المتعلقة بهذا المجال وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
لدى المجموعة موجودات مالية متاحة للبيع بلغت ٣٢١،٩٣ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (إيضاح ٩). إن تقديرات وتقييمات التدني للموجودات المالية المتاحة للبيع في السوق تتضمن إستخدام أحكام رئيسية.	لقد تم مراجعة دقة تقييمات الموجودات المالية المتاحة للبيع عن طريق فحص ما يلي: – معدلات إعادة التقييم المتوفرة من مصادر السوق الأساسية كما في ٣١ ديسمبر٢٠١٦؛ – تقييمات الإدارة للتدني المستمر والهام في الموجودات المالية المتاحة للبيع ومؤشرات تدني القيمة المحتملة الأخرى. أيضاً، قمنا بتقييم فيما إذا كانت الإيضاحات المتعلقة بهذا المجال وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، والتقرير السنوي المتوقع تسليمه لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات، لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الخاص بنا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى، حيث أننا لا نبدي أي تأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا بالإطلاع على المعلومات الأخرى، حيث نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرية. إذا تبين لنا بناءاً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، بأن هذه المعلومات تحتوي على أخطاء جوهرية فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك .لا يوجد لدينا أي ملاحظات حولها.

مسؤولية الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والنظام الأساسي للشركة وأحكام قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها، والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لغرض إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة تكون مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرارية والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن الأمور المتعلقة بإستمرارية المجموعة وإستخدام مبدأ الإستمرار المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إيقاف نشاطاتها أو لم يكن لديها حل بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدقق الحسابات حول البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن إحتيال أو عن خطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءاً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، وذلك وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، من خلال تصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم إكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الإحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدّة من قبل الإدارة.
- بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظـروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الإستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الجهات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء التدقيق للمجموعة. ونحن لا نزال المسؤولين الوحيدين عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، بالأمور الأخرى، وبما يخص النطاق المخطط للتدقيق وتوقيته ونتائجه الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري يتبين لنا من خلال تدقيقنا في نظام الرقابة الداخلي.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة ببيان يظهر إمتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي يحتمل الإعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على إستقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة حيثما كان ذلك مناسباً.

من الأمور التي تم التوصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

بالإضافة الى ذلك، كما هو متطلب في قانون الشركات التجارية القطري، فإننا نفصح عما يلي:

- برأينا أيضاً، إن المجموعة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البضاعة تم جردها على النحو الواجب.

- كما وقد حصلنا على كافة المعلومات والإفصاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

- أيضاً، أن المعلومات المالية المتضمنة في تقرير مجلس الإدارة الموجه إلى الجمعية العامة متفقة مع حسابات وسجلات المجموعة.

- وأنه، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة المالية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها أو لأحكام النظام الأساسي للشركة على وجه قد يؤثر بشكل جوهري في أداء المجموعة أو في مركزها المالي الموحد.

نود لفت الإنتباه إلى الإيضاح رقم (٣) من هذه البيانات المالية الموحدة، والذي يوضح أنه تم إصدار قانون جديد للشركات التجارية القطرية، ليحل محل القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢. في ٧ يوليو ٢٠١٥، تم نشر القانون الجديد في الجريدة الرسمية لغايات الإستخدام والتطبيق الفعلي. لقد تم منح جميع المنشأت فترة إضافية للإمتثال لأحكام القانون حتى ٧ أغسطس ٢٠١٧. إن إدارة الشركة بصدد تقييم تأثير القانون الجديد على النظام الأساسي الخاص بالشركة والبيانات المالية الموحدة.

في الدوحة – قطر

٦ فبراير ٢٠١٧

عن **ديلويت آند توش**

فرع قطر

وليد سليم

شريك

سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)

البيانات المالية الموحدة

بيان الربح أو الخسارة وبنود الدخل الشامل الأخرى الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
إيرادات	**٢,٩٨٨,٧٩٨**	٤,١٦٤,٢٥٠
تكاليف مباشرة	**(٢,٤٥٨,٩٦٠)**	(٢,٩٥٣,٩٢٢)
إجمالي الربح	**٥٢٩,٨٣٨**	١,٢١٠,٣٢٨
إيرادات تمويل	**٢٨,٢٦٠**	٢٠,٨٦٣
صافي أرباح /(خسائر) من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٧,٧٣٢**	(١٠,٠١١)
خسائر تدني في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع	**(٢,٧٠١)**	(١٢,٠٦٠)
إيرادات / (خسائر) أخرى، بالصافي	**(١٢٢,٢٨٠)**	(٦١,٧٩٩)
حصة من خسائر شركات مشاريع مشتركة	**(١٩١)**	--
تكاليف تمويل	**(١٢٥,١٦٣)**	(٧٨,٤٩٣)
مصاريف عمومية وإدارية	**(٢٤٨,٥٣٤)**	(٢٦٧,٤٠٠)
ربح السنة	**٦٦,٩٦١**	٨٠١,٤٢٨

بيان الربح أو الخسارة وبنود الدخل الشامل الأخرى الموحد (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
بنود الخسارة الشاملة الأخرى		
بنود من الممكن إعادة إدراجها لاحقاً ضمن الربح أو الخسارة		
موجودات مالية متاحة للبيع:		
صافي خسارة من القيمة العادلة خلال السنة	**(١١,٦٦٢)**	(٢٢,٤٤٨)
صافي تدني القيمة المحوّلة إلى الربح أو الخسارة	**٢,٧٠١**	١٢,٠٦٠
	(٨,٩٦١)	(١٠,٣٨٨)
صافي فروقات تحويل عملات من العمليات الأجنبية	**٤٥٤**	١,٢٢٠
بنود الخسارة الشاملة الأخرى خلال السنة	**(٨,٥٠٧)**	(٩,١٦٨)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٥٨,٤٥٤**	٧٩٢,٢٦٠
العائد على السهم		
العائد الأساسي والمخفف للسهم (ريال قطري)	**٠,٣٦**	٤,٣١

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الموجودات		
موجودات غير متداولة		
عقارات ومصنع ومعدات	**٧,٣٣٨,٨٥٩**	٧,٣٦٤,١٢٨
شهرة	**٣٠٣,٥٥٩**	٣٠٣,٥٥٩
موجودات غير ملموسة	**٢,٢٢٤**	٣,٣٣٦
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	**٨٥,٤٦٨**	٨٥,٥٢١
موجودات مالية متاحة للبيع	**٣٢١,٩٣٠**	٣١٤,٤١٩
إجمالي الموجودات غير المتداولة	**٨,٠٥٢,٠٤٠**	٨,٠٧٠,٩٦٣
موجودات متداولة		
مخزون	**٢١٨,٦١٤**	٢٢١,٩٨٤
مطلوب من أطراف ذات علاقة	**٣٠٩,٥٣٣**	٥٩٨,٤٦٠
مدينون ومصاريف مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى	**٧٢٠,٣٧٧**	٨٤١,٤٨١
ذمم عقود تأمين مدينة	**٢٦٦,٩٩٩**	٣٢٨,٢٣٧
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٢١٤,١٤٩**	٢٠٦,٤١٧
نقد وأرصدة لدى بنوك	**١,٣٣٥,٧٢٤**	٩٦١,٢٠٧
إجمالي الموجودات المتداولة	**٣,٠٦٥,٣٩٦**	٣,١٥٧,٧٨٦
إجمالي الموجودات	**١١,١١٧,٤٣٦**	١١,٢٢٨,٧٤٩
حقوق الملكية والمطلوبات		
حقوق الملكية		
رأس المال	**١,٨٥٨,٤٠٩**	١,٨٥٨,٤٠٩
إحتياطي قانوني	**٣٥٢,٢٩٤**	٣٤٠,٨٩٣
إحتياطي عام	**٧٤,٥١٦**	٧٤,٥١٦
إحتياطي تحويل عملات أجنبية	**١,٣٢٥**	٨٧١
إحتياطي القيمة العادلة	**١٢,٢٣٩**	٢١,٢٠٠
أرباح مدورة	**١,٤٩٩,٩٨٥**	١,٦٣١,٩٤٠
إجمالي حقوق الملكية	**٣,٧٩٨,٧٦٨**	٣,٩٢٧,٨٢٩

بيان المركز المالي الموحد (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
المطلوبات		
مطلوبات غير متداولة		
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	**٧٠,٧٩٤**	٧٤,٦٣١
مخصص تكاليف إعادة تهيئة مرافق مستخدمة	**٩٢,٠٨٨**	٨٥,٤٦٠
قروض وتسهيلات	**٤,٦٢٩,٨٦٢**	٣,٦٩٠,٢٩٠
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	**٤,٧٩٢,٧٤٤**	٣,٨٥٠,٣٨١
مطلوبات متداولة		
دائنون وارصدة تأمين دائنة ومبالغ مستحقة الدفع	**١,٤٨٣,٠٣٠**	١,٨٦٠,١٣٦
أرباح مستحقة الدفع	**١٠٠,٢١٠**	١٠٤,١١٥
مطلوب إلى أطراف ذات علاقة	**٢,٧١٢**	١٩,٥٣٣
قروض وتسهيلات	**٩٣٩,٩٧٢**	١,٤٦٦,٧٥٥
إجمالي المطلوبات المتداولة	**٢,٥٢٥,٩٢٤**	٣,٤٥٠,٥٣٩
إجمالي المطلوبات	**٧,٣١٨,٦٦٨**	٧,٣٠٠,٩٢٠
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات	**١١,١١٧,٤٣٦**	١١,٢٢٨,٧٤٩

إعتمد مجلس الإدارة هذه البيانات المالية الموحدة في ٦ فبراير ٢٠١٧ وتم توقيعها بالنيابة عنه من قبل:

خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

سليمان حيدر الحيدر
نائب رئيس مجلس الإدارة

إبراهيم أحمد المناعي
العضو المنتدب

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	رأس المال	إحتياطي قانوني	إحتياطي عام	إحتياطي تحويل عملات أجنبية	إحتياطي القيمة العادلة	أرباح مدورة	الإجمالي
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥	١,٨٥٨,٤٠٩	٢٨٦,٥٣٨	٧٤,٥١٦	(٣٤٩)	٣١,٥٨٨	١,٩٢٧,٠٢٧	٤,١٧٧,٧٢٩
إجمالي الدخل الشامل للسنة	--	--	--	١,٢٢٠	(١٠,٣٨٨)	٨٠١,٤٢٨	٧٩٢,٢٦٠
صافي الحركة على الإحتياطي القانوني	--	٥٤,٣٥٥	--	--	--	(٥٤,٣٥٥)	--
توزيعات أرباح معلنة	--	--	--	--	--	(١,٠٢٢,١٢٤)	(١,٠٢٢,١٢٤)
مخصص صندوق دعم الأنشطة الإجتماعية والرياضية	--	--	--	--	--	(٢٠,٠٣٦)	(٢٠,٠٣٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٤٠,٨٩٣	٧٤,٥١٦	٨٧١	٢١,٢٠٠	١,٦٣١,٩٤٠	٣,٩٢٧,٨٢٩
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٤٠,٨٩٣	٧٤,٥١٦	٨٧١	٢١,٢٠٠	١,٦٣١,٩٤٠	٣,٩٢٧,٨٢٩
إجمالي الدخل الشامل للسنة	--	--	--	٤٥٤	(٨,٩٦١)	٦٦,٩٦١	٥٨,٤٥٤
صافي الحركة على الإحتياطي القانوني	--	١١,٤٠١	--	--	--	(١١,٤٠١)	--
توزيعات أرباح معلنة	--	--	--	--	--	(١٨٥,٨٤١)	(١٨٥,٨٤١)
مخصص صندوق دعم الأنشطة الإجتماعية والرياضية	--	--	--	--	--	(١,٦٧٤)	(١,٦٧٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**١,٨٥٨,٤٠٩**	**٣٥٢,٢٩٤**	**٧٤,٥١٦**	**١,٣٢٥**	**١٢,٢٣٩**	**١,٤٩٩,٩٨٥**	**٣,٧٩٨,٧٦٨**

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الأنشطة التشغيلية		
ربح السنة	**٦٦,٩٦١**	٨٠١,٤٢٨
تعديلات:		
إستهلاك	**٥٧٦,٨٨٣**	٤٩٨,٢٤٦
خسارة من إستبعاد وشطب عقارات ومصنع ومعدات	**١٣٣,٧١١**	٧,٣٢٠
تكاليف تمويل	**١٢٥,١٦٣**	٧٨,٤٩٣
إيرادات تمويل	**(٢٨,٢٦٠)**	(٢٠,٨٦٣)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	**١٨,٩٦١**	٢٠,٨١٤
مخصص بضاعة بطيئة الحركة ومتقادمة	**١٤,٢٥٤**	٣,٠٨٩
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها، بالصافي	**٥٨٧**	١١,٤٤٢
صافي خسائر / (أرباح) من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**(٧,٧٣٢)**	١٠,٠١١
مخصص تكاليف إعادة تهيئة مرافق مستخدمة	**٦,٦٢٨**	١٦,١٦٧
صافي ربح من إستبعاد موجودات مالية متاحة للبيع	**(٣,٩٦٢)**	(٣,٣٧٧)
خسائر تدني في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع	**٢,٧٠١**	١٢,٠٦٠
إطفاء موجودات غير ملموسة	**١,١١٢**	٢,٢٢٣
تغير في إحتياطي تحويل عملات أجنبية	**٤٥٤**	١,٢٢٠
إطفاء خصم موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	**٥٣**	(٣٧)
	٩٠٧,٥١٤	١,٤٣٨,٢٣٦
التغيرات في رأس المال العامل:		
مخزون	**(١٠,٨٨٤)**	(٢٢,٣٠٧)
مدينون ومطلوب من أطراف ذات علاقة وذمم عقود تأمين مدينة ومصاريف مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى	**٤٧٠,٦٨٢**	(١٩٩,٣٥٢)
دائنون ومطلوب إلى أطراف ذات علاقة وأرصدة تأمين دائنة ومبالغ مستحقة الدفع	**(٣٩٥,٦٠١)**	٢٥٦,١٦٠
النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	**٩٧١,٧١١**	١,٤٧٢,٧٣٧
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	**(٢٢,٧٩٨)**	(١٠,٥٨٥)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	**٩٤٨,٩١٣**	١,٤٦٢,١٥٢

بيان التدفقات النقدية الموحد (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الأنشطة الإستثمارية		
متحصل من إستبعاد موجودات مالية متاحة للبيع	**٧٣,٢٧٦**	٢٥,٦٩١
إيرادات تمويل	**٢٨,٢٦٠**	٢٠,٨٦٣
متحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**--**	٢٣,٨١٠
شراء عقارات ومصنع ومعدات	**(٦٩٣,٢٩٥)**	(٨٣٣,٩٩١)
شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**--**	(٢١,٩٠٧)
شراء موجودات مالية متاحة للبيع	**(٨٨,٤٨٧)**	(٥٨,٦٨٥)
ودائع لأجل تستحق بعد أكثر من ثلاثة أشهر	**(٧٥,٣٥٨)**	٢٥,٥٣٥
أرصدة لدى بنوك– محتجزة لغاية توزيعات أرباح	**٣,٩٠٥**	(٤٧,٤٣٤)
متحصل من بيع عقارات ومصنع ومعدات	**٧,٩٧٠**	٦,٨١٨
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية	**(٧٤٣,٧٢٩)**	(٨٥٩,٣٠٠)
الأنشطة التمويلية		
متحصل من قروض وتسهيلات	**١,٨٣٨,٢٠٠**	١,٠٧٩,٢٧٩
سداد قروض وتسهيلات	**(١,٤٢٥,٤١١)**	(٧٧٦,٩٢١)
أرباح مدفوعة	**(١٨٩,٧٤٦)**	(٩٧٤,٦٩٠)
مصاريف تمويل مدفوعة	**(١٢٥,١٦٣)**	(٧٨,٤٩٣)
صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة التمويلية	**٩٧,٨٨٠**	(٧٥٠,٨٢٥)
الزيادة/ (النقص) في النقد وشبه النقد	**٣٠٣,٠٦٤**	(١٤٧,٩٧٣)
النقد وشبه النقد في بداية السنة	**٣٩٤,٤٨٠**	٥٤٢,٤٥٣
النقد وشبه النقد في نهاية السنة	**٦٩٧,٥٤٤**	٣٩٤,٤٨٠

إن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة ، ويمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الاليكتروني للشركة

www.gis.com.qa